اقتصاد

تصدير قوت السوريين

عدنان عبد الرزاق

أكدت مصادر اقتصادية لـ «العربي الجديد» على أن استمرار تصدير الإنتاج السوري والزراعي منه خاصة، سبب رئيس بتراجع العرض في الأسواق وبالتالي غلاء الأسعار إلى ما يفوق قدرة السوريين الشرائية. وأعلن المكتب المركزي للإحصاء في دمشق أخيراً، أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك وصل إلى 2107,8 في المائة مقارنة بعام 2010 سنة الأساس المعتمدة بسلة المستهلك. في حين يشير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى أن 12,4 مليون شخص في سورية «يكافحون للعثور على ما يكفيهم من الطعام»، ما يعني أن 60 في المائة من السكان السوريين يعانون انعدام الأمن الغذائي، بعد ارتفاع الأسعار بنحو 33 ضعفاً. وسبق لرئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة، فايز قسومة أن أكد أن نحو 700 طن من الخضار والفاكهة تصدر يومياً «200 طن من الخضار تصدر إلى العراق، و500 طن تصل إلى دول الخليج عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن» معترفاً خلال تصريحات سابقة، أن أسعار الخضر والفواكه ارتفعت بنحو 50 في المائة، عازياً بعض الأسباب إلى موجة البرد والصقيع التي اجتاحت سورية.

وتساءل الخبير الاقتصادي السوري، عماد الدين المصبّح «ماذا يستفيد السوريون من اعترافات محللي النظام ومسؤوليه بأن التصدير هو السبب الرئيس لأزمة ارتفاع الأسعار؟ ولماذا لا يتم وقف التصدير رغم صدور بيانات دولية، تؤكد أن أطفالاً سوريين لم يأكلوا فاكهة منذ سنة وبعضهم لا يعرف شكل الموز؟». وأضاف المصبح «ببساطة لأن مصادر الدولار سدت جميعها أمام نظام الأسد، بعد رهن الثروات وبيع المقدرات، ولم يعد من مجال لتوليد القطع الأجنبي سوى تصدير قوت السوريين».

ولفت إلى أن زيادات الأسعار الأخيرة وارتفاع تكاليف معيشة الأسرة السورية إلى ما يزيد عن 700 ألف ليرة سورية، في حين متوسط الدخول لا يزيد عن 60 ألفاً، حول غالبية السوريين إلى فقراء.

واعتبر الخبير الاقتصادي عمار يوسف أن ارتفاع التصدير تسبب في الافتقار للكثير من المواد الأساسية في سورية مثل الخضر والفواكه، والتي تمثل السلة الأساسية الغذائية للمواطن، وبالمقابل معظم قيم الصادرات لا تعود للبلد، وإنما تدخل في حسابات التجار، «وفي المحصلة نخسر منتجاتنا ولا نحصل على القطع الأجنبي». وكانت أسعار السلع والمنتجات قد ارتفعت خلال الأسبوع الماضي، إثر تهاوي سعر الليرة السورية وتسجيلها أدنى سعر بتاريخ البلاد وقت بلغ الدولار 4000 ليرة، قبل أن ترتفع قليلاً ليسجل الدولار 3850 ليرة سورية. وقال المهندس الزراعي، يحيى تناري، لـ«العربي الجديد» إن التصدير «يحرم السوريين من إنتاجهم»، بعد أن زادت الأسعار أكثر من 30 مرة خلال عام ولا تزال الأجور مثبتة. وأضاف تناري أن فوضى الأسواق والتسعير المزاجي وغياب الرقابة تزيد من ارتفاع الأسعار إلى أضعاف التسعير الرسمي، مؤكداً أن «هم السوري حالياً الحصول على الخبز وما يسد رمقه، ولم تعد اللحوم والفواكه ضمن الأولويات»، مبيناً أن السعر الرسمي لربطة الخبز هو 100 ليرة، لكنها تباع أمام الأفران وعلى مرأى من الجميع، بألف ليرة، من دون أي رادع.

(أوياغ جي/ Getty)

الصين تتطلع للنمو

حدد رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ، هدفًا للنمو الاقتصادي يوم الجمعة، وتعهد بجعل بلاده تعتمد على نفسها في التكنولوجيا في خضم توتر مع واشنطن وأوروبا بشأن التجارة وحقوق الإنسان. وقال لي، إن معدل النمو المستهدف «يزيد عن 6 في المائة»، وذلك في خطاب أمام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، الذي يضم حوالي 3000 مشرع في اجتماع سنوي يستمر أسبوعين، وسط إجراءات أمنية وصحية مشددة. ووعد لي بإحراز تقدم في كبح انبعاثات الكربون التي تؤدي لتغير المناخ، وهي خطوة نحو الحفاظ على تعهد الرئيس شي جين بينغ العام الماضي بأن تصبح الصين محايدة للكربون بحلول عام 2060. لكنه تجنب التطرق للأهداف الصارمة التي قد تؤثر على النمو.

أخبار

تباطؤ أسعار المنازل في بريطانيا

قالت هاليفاكس للإقراض العقاري الجمعة إن نمو أسعار المنازل البريطانية تباطأ للشهر الثالث على التوالي في فبراير/ شباط، في مؤشر جديد على أن الطفرة المدفوعة بالجائحة في سوق الإسكان في بريطانيا تتبدد.

وشرحت هاليفاكس أن أسعار المنازل زادت 5,2% على أساس سنوي، عقب ارتفاع 5,4% في يناير/ كانون الثاني. وفي فبراير/ شباط وحده، تراجعت أسعار المنازل 0,1% على أساس شهري بعد انخفاضها 0,4% في يناير.

حقبة جديدة من تقلّب الأسواق

قال بنك أوف أميركا الجمعة إن المستثمرين ضخوا مليارات الدولارات في الأسهم شديدة الارتفاع حتى في الوقت الذي أدى فيه اضطراب سوق السندات الجاري إلى خسائر حادة في وول ستريت ودشن «حقبة جديدة من التقلب». وارتفعت عوائد الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات، والتي تحوم بالقرب من 1,6 في المائة، قرابة 45 نقطة أساس في الشهر الماضي، مما أطلق موجة بيع في الأسهم التي خسرت أربعة تريليونات دولار من القيمة السوقية منذ ذروة سجلتها في منتصف فبراير/ شباط.

ارتفاع الطلبيات الصناعية الألمانية

كشفت بيانات الجمعة أن طلبيات توريد السلع المصنعة في ألمانيا ارتفعت مثلي ما كان متوقعا في يناير/ كانون الثاني، إذ ساعدت قوة الطلب الخارجي المصنعين في أكبر اقتصاد في أوروبا. وأظهرت البيانات التي نشرها مكتب الإحصاءات الاتحادي أن طلبيات توريد السلع الصناعية زادت على أساس شهري 1,4 في المائة بعد التعديل، في ضوء العوامل الموسمية مقارنة مع توقع رويترز لزيادة 0,7 في المائة.

الهند تعتبر قرار أوبك+ يضر التعافي

قالت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، الجمعة إن قرار منتجين كبار للخام بمواصلة تخفيضات الإنتاج في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار قد يهدد التعافي الذي يقوده الاستهلاك في بعض الدول. واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، على عدم زيادة الإمدادات في أبريل / نيسان. وقال دارمندرا برادان وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي «الهند تشعر بالقلق من أن مثل تلك التحركات من جانب الدول المنتجة لديها القدرة على تقويض التعافي الذي يقوده الاستهلاك وإلحاق الضرر بالمستهلكين بشكل أكبر، على الأخص في سوقنا الشديدة التأثر بالسعر».

السلالة الجديدة تحرم الجزائر من أموال المغتربين

الجزائر ـ **حمزة كحال**

قرّرت الجزائر تعليق الرحلات الجوية لمدة شهر حتى نهاية مارس/ آذار، قابلة للتجديد، ومواصلة إغلاق الحدود البرية والبحرية، على خلفية ظهور سلالة جديدة من فيروس كورونا المستجد، وذلك بعد أشهر على فتح أبوابها للمسافرين إثر فترة إغلاق استمرت نحو تسعة أشهر. وسيمنع هذا الغلق المفاجئ للحدود الجوية للجزائر، آلاف المهاجرين من العودة إلى وطنهم لقضاء عطلة الربيع، بعد قرابة السنة من الغلق، ما يحرم خزينة البلاد من مبالغ هامة من النقد الأجنبي. وفي السياق كشف النائب عن المهاجرين في البرلمان الجزائري نور الدين بلمداح أن «غلق الحدود البحرية والجوية والبرية للجزائر منذ مارس/آذار الماضي، منع نحو 800 ألف مغترب بفرنسا وحدها من قضاء الإجازة في وطنهم، ونصف مليون في إسبانيا، من دون احتساب بريطانيا، وهي الدول الأكثر استقطابا للجزائريين المهاجرين».

وقال بلمداح في حديث مع «العربي الجديد» إن «عدم تمكن عدد كبير من المهاجرين الجزائريين من قضاء إجازاتهم السنوية الصيفية وبعدها الشتوية والآن الربيعية القريبة من رمضان، في وطنهم، له تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق». وشرح أنه من الجانب الاقتصادي، الجزائر تستقبل سنويا قرابة مليوني مغترب يقضون الإجازة في البلاد، والعدد كان مرشحا ليكون أعلى لولا جائحة كورونا، ومع الغلق ستضيع مداخيل هامة من النقد الأجنبي، تصل إلى أكثر من 900 مليون دولار على الأقل، باحتساب متوسط النفقات بألف دولار للفرد الواحد».

وحسب مصدر من داخل منظمة الطيران المدني الجزائرية فإن «قرار الغلق أرسل في 24 فبراير/ شباط إلى كافة شركات الطيران الناشطة عبر مطارات الجزائر، عربية كانت أو أجنبية، مع الإبقاء على الرحلات الداخلية مع تشديد عمليات الرقابة على المسافرين في المطارات الداخلية الصغيرة، وذلك لكبح تفشي الوباء». وأضاف المصدر نفسه لـ «العربي الجديد» أن «القرار اتخذته السلطات العليا بتوصية من اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة ورصد «كورونا»، وهو القرار الذي حولته إلينا وزارة النقل، والهدف منه منع دخول السلالات البريطانية والبرازيلية وحتى الجنوب أفريقية إلى الجزائر، مع بداية عمليات التلقيح في البلاد».

هال وناس

عقوبات رياض سلامة

نفي وتشكيك ومخاوف من التداعيات

نشرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية تقريراً يفيد بأن إدارة جو بايدن تدرس فرض عقوبات على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ما انعكس بلبلة في بيروت

بيروت ـ **رينا الجهّال**

أثارت معلومات عن دراسة الإدارة الأميركية فرض عقوبات على حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، الكثير من البلبلة في الشارع اللبناني وكذا في أروقة السلطة، إلى أن أكد المتحدث الإعلامي في السفارة الأميركية في لبنان كايسي بونفيلد، أن التقارير التي تشير إلى عقوبات على سلامة غير صحيحة. وقال لـ«العربي الجديد»: «رأينا تقارير تتحدث عن عقوبات محتملة على رياض سلامة هي غير صحيحة».

وأوردت شبكة «بلومبيرغ»، في تقرير نشر الخميس، أن مسؤولين داخل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ناقشوا عملياً إمكان اتخاذ إجراءات منسقة مع نظرائهم الأوروبيين تستهدف الحاكم سلامة، الذي يرأس المصرف النقدية في لبنان منذ نحو 28 عاماً، حسبما قال الأشخاص الذين طلبوا من المراسل عدم الكشف عن هوياتهم باعتبار أن المحادثات تجري في أجواء خاصة.

وتعلّق مصادر مصرفية، في حديث لـ«العربي الجديد»، على المعلومات أوردتها وكالة بلومبيرغ بالتشكيك. وتضيف: «هذا الأمر مستبعد، حيث تردّد أن العقوبات ستكون في إطار قانون ماغنيتسكي لمكافحة الفساد، وهي مرتبطة بالادعاءات الأخيرة على حاكم البنك المركزي من القضاء السويسري». إذ تعتبر هكذا إجراءات، بمثابة تدبير نادر تتخذ فيه حكومة أجنبية عقوبات ضد حاكم مصرف مركزي بسبب مزاعم الفساد.

وفي مقابل صمت الحاكم، تكتفي مصادر مقرّبة منه بالقول لـ«العربي الجديد»: «معلوماتنا تؤكد أنّ كل ما نشر عبارة عن كلام مغلوط، وغير صحيح».

وباتت الأنظار موجهة أكثر إلى رياض سلامة بعد سلسلة الادعاءات عليه من جانب القضاء اللبناني أو مودعين، والشكاوى المستمرة من جانب محامين من مجموعات مدنية، قبل أن يصبح ملفه أيضاً عند القضاء السويسري، الذي يبحث في موضوع التحويلات المالية التي أجراها الحاكم مع شقيقة رجا سلامة ومساعدته ماريان الحويّك.

كما يخوض فريق رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون، في الكواليس والعلن، معركة ضدّ سلامة انطلاقاً من ملف التدقيق الجنائي، وفي محاولة تمهيدية لإزاحته من منصبه، في ظلّ ما يتردّد عن وجود بديل له مقرّب من الرئاسة، وهو ما يعد نقطة من نقاط الخلاف الموجودة كذلك بين الرئيس عون وصهره جبران باسيل من جهة، ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري الداعم الأكبر لسلامة، من جهة أخرى.

ويشرح خبراء الاقتصادي تأثير مثل هكذا قرارات على الوضع النقدي والاقتصادي المأزوم في لبنان. ويقول مدير مركز المشرق للشؤون الاستراتيجية والخبير الاقتصادي سامي نادر، لـ«العربي الجديد»، إنها «ليست المرة الأولى التي تخرج فيها أخبار تتحدث عن نيّة أميركية بفرض عقوبات على حاكم مصرف لبنان، وسبق أن تناولت صحف عالمية مرموقة في الأشهر الستة الماضية، الموضوع ذاته».

ويشير نادر إلى أنّ هناك فصلَيْن في العقوبات التي قد تطاول سلامة في حال صدورها في المستقبل، يتعلق الأول بسلة من القوانين التي تصدر عن الكونغرس الأميركي، والمرتبطة بما يُسمّى تمويل الإرهاب ودعمه، سواء على صعيد «حزب الله» أو النظام السوري أيضاً، والفصل الثاني، أن تكون العقوبات وفق قانون ماغنيتسكي المتعلق بمكافحة الفساد، علماً أنّه صدرت عقوبات في السابق تستند إليهما معاً.

ويلفت نادر إلى أنّ هناك انعكاسات كبيرة جداً في حال فرض عقوبات على المنظومة الحاكمة أو السلطة، التي لها وجهان، سياسي ونقدي، والحاكم بموقعه مسؤول عمّا آلت إليه الأمور على المستوى الاقتصادي، حيث إنّ السلطة النقدية سهّلت بالحد الأدنى المهمّة على السلطة السياسية. أما بشأن الانعكاسات المالية، فيرى الخبير الاقتصادي أنّ الخوف عادة يصبّ في حال فرض عقوبات على حاكم بنك مركزي على الليرة وخطر انهيارها، لكن في الظروف الراهنة، نحن نشهد أصلاً انهياراً غير مسبوق للعملة الوطنية، وتدهوراً اقتصادياً ونقدياً ومالياً، قبل انتشار الأنباء عن سلامة.

في المقابل، يجد نادر أنّ العقوبات، إذا فرضت، لعلّها تفتح الباب وتعبّد الطريق أمام التغيير، «لأننا فعلياً أصبحنا نعيش في جهنّم». من جهته، يقول الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان، لـ«العربي الجديد»، إن رياض سلامة كان مؤتمناً على السياسة النقدية والمالية، وطلب منه تمويل الدولة على مدى سنين وحتى عقود. ويضيف أن «فرض عقوبات على سلامة، إذا حصل، من شأنه أن يزعزع أكثر الوضع المصرفي ويكون الضربة القاضية عليه، إذ إن 85 في المائة من عمليات التداول حالياً تتم بالدولار الأميركي، فأي جهة ستتجرّأ على التعامل مع مصرف مركزي أو جهاز مصرفي موضوع تحت مقصلة العقوبات؟».

ويرى أبو سليمان أننا سنكون أمام مرحلة انتقالية في حال إقرار العقوبات الأميركية وتسليم البنك المركزي إلى حاكم آخر، علماً أنّه في الوقت نفسه، المصارف اللبنانية شبه مستسلمة ولا تقوم بوظيفتها لناحية تمويل الاقتصاد، وباتت أشبه بجهاز الصراف الآلي.

> يواجه سلامة مجموعة من التحقيقات في لبنان وسويسرا

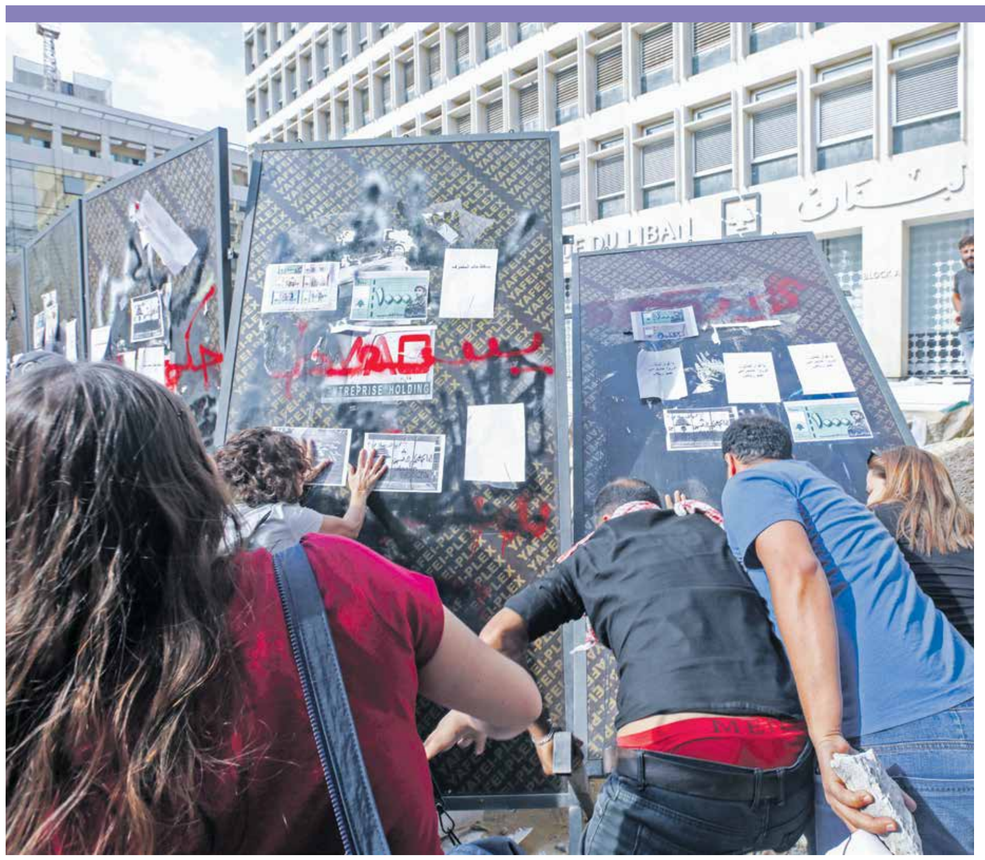
خلال تحرك أمام مصرف لبنان في بيروت (أنور عمرو/ فرانس برس)

السودان

عودة النشاط إلى مصارف السودان

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

استعاد السودانيون علاقاتهم بالمصارف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، بعد أكثر من ثلاثة عقود من القطيعة، وذلك عوضاً عن اللجوء إلى تجار العملة في السوق الموازي. وأكد محافظ بنك السودان المركزي الفاتح زين العابدين بلوغ حصيلة مشتريات البنوك من النقد الأجنبي خلال الأيام الخمسة الأولى من التعويم 25,4 مليون دولار والمبيعات 20,4 مليون دولار، متوقعاً زيادة الحصيلة مع مرور الوقت.

واستبعد مصدر مصرفي في حديث مع «العربي الجديد» ازدياد ربحية المصارف بنسب كبيرة حالياً، بسبب «صراع المصارف مع تجار متمرسين في الإتجار بالنقد الأجنبي في السوق الموازية، ويملكون القدرة والسيولة الكافية بالعملة المحلية لجذب النقد الأجنبي»، متوقعاً ظهور الأثر الإيجابي للسياسات النقدية الحالية على المصارف بشكل تدريجي.

وقال إن إقبال المواطنين الكبير على التعامل مع المصارف في تحويل عملاتهم تسبب في انحسار ملحوظ للدولرة التي استشرت في كافة العمليات والمعاملات التجارية الكبيرة والصغيرة في المجتمع السوداني. وطالب المصارف كافة بتحسين سياساتها وعلاقاتها مع كبار العملاء والمصدرين والموردين بالداخل والخارج والمغتربين لاستقطاب أكبر قدر من النقد الأجنبي.

وقال المصرفي عثمان عبد العظيم لـ«العربي الجديد» إن التعويم وفر موارد كبرى للمصارف بالنقد الأجنبي ونجح فعليا في محاربة السوق الموازي، مشيراً إلى أن هذه الموارد تمكن المصارف من استيراد السلع الأساسية واستجلاب سلع منافسة ذات جودة عالية تفيد السوق السوداني، كما تنظم عمل الدفع الإلكتروني وتزيد مدخرات المواطنين في المصارف، ودعا عبد العظيم الى ضرورة تطبيق سياسة متكاملة بإغلاق منافذ السوق الموازي بشكل كامل وإدخاله في السوق المنظم، وتبسيط بنك السودان المركزي لإجراءات الصرافات لجذب التحويلات بالنقد الأجنبي. ورهن المصرفي محمد صالح حسنين نجاح التعويم في زيادة حصيلة المصارف من المعاملات النقدية، بتوفير السيولة الكافية بالعملة المحلية في المصارف لتغطية الطلب على التحويل في الداخل، وتوفير أرصدة بالنقد الأجنبي في حساباتها مع المراسلين في الخارج. ورفض حسنين تسمية قرار الحكومة توحيد سعر العملة «بالتعويم» الذي يخضع لعوامل العرض والطلب، وقال إن ما يتم تطبيقه حالياً هو سعر صرف مرن وقد استجاب له المواطنين داخل السودان وخارجه، وبدأوا في تحويل مدخراتهم عبر المصارف، فيما تراجع الطلب في السوق الموازي.

> دعوات للمصارف لتحسين سياساتها وعلاقاتها مع العملاء

مصر

5 شركات إسمنت تعلن عن خسائرها

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

تجاوزت خسائر خمس شركات إسمنت مسجلة في البورصة المصرية مليارَي جنيه خلال 2020، بما يوازي 127 مليون دولار، بينما حققت شركتان فقط أرباحاً تقدر بـ 110 ملايين جنيه (7 ملايين دولار).

ويوضح حاتم علي، مسؤول مبيعات سابق في إحدى شركات الإسمنت، أن معظم شركات الإسمنت العاملة في مصر سجلت خسائر عام 2020، بسبب الأزمة التي تطاول القطاع وسط تداعيات فيروس كورونا. ويشرح أنه توجد شركتان فقط في البلاد حققتا أرباحاً، نتيجة أسباب بعيدة عن حركة المبيعات والتصدير، فأحدى هذه الشركات لها وديعة في البنوك المصرية بحوالي مليار جنيه، كما من المرجح أن هذه الشركات تقوم بتغطية خسائرها من خلال أنشطة أخرى.

وأرجع خبراء في تسويق الإسمنت لـ«العربي الجديد»، أزمة خسائر شركات الإسمنت في مصر، إلى تراجع المبيعات في السوق المحلي، نتيجة صدور قرارات بوقف عمليات البناء، وبعدها وضع اشتراطات بنائية جديدة، بالإضافة إلى تفعيل قرارات الإزالة على المباني المخالفة، وذلك في ظل تخمة من المعروض عن حاجة الاستهلاك تقدر بـ 40 مليون طن.

تراجع في أسعار الإسمنت المعد للتصدير (Getty)

ولفت مصدر مطلع في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن ارتفاع صادرات الإسمنت 13 في المائة خلال 2020 ليس مرتبطاً بنمو القطاع، وإنما يرجع إلى اضطرار بعض الشركات إلى التصدير باقل من سعر التكلفة.

ويتجاوز إنتاج شركات الإسمنت في مصر 81 مليون طن سنوياً، عبر 19 شركة، تمتلك 47 خطاً إنتاجياً، باستثمارات تصل إلى 250 مليار جنيه، فيما لا يتعدى الاستهلاك 50 مليون طن سنوياً، وفقاً لبيانات شعبة الإسمنت باتحاد الصناعات المصرية.

وأعلنت الشركة العربية للإسمنت، تحقيق خسائر بلغت نحو 122,78 مليون جنيه خلال 2020، فيما تقلصت خسائر شركة جنوب الوادي للإسمنت إلى 132,81 جنيها، خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي. وسجلت شركة إسمنت السويس خسائر قدرت بـ 709,3 ملايين جنيه، خلال النصف الأول من العام الماضي. وأظهرت القوائم المالية لشركة إسمنت بورتلاند طره خلال الفترة ذاتها، تحقيق خسائر بلغت نحو 208,65 ملايين جنيه، فيما سجلت شقيقتها شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند خسائر تقدر بـ 212,8 مليون جنيه خلال النصف الأول من العام 2020 وذلك قبل شطب أسهمهما اختياريًا في البورصة المصرية.

وخرجت كل من شركتي مصر بني سويف وقنا للإسمنت من دائرة الخسائر إذ سجلت الأولى أرباحًا تقدر 76,3 مليون جنيه خلال العام الماضي، والثانية 33,8 مليون جنيه.

تحقيق

يترقب الشارع الأردني ما ستقرره السلطات حول مطلب إلغاء حبس المدين، إذ إن تداعيات فيروس كورونا زادت أعداد المتعثرين، كما أن كثيراً من المسجونين يرتبطون بقضايا مالية، فيما تسعى المصارف والمؤسسات المالية من جهة أخرى إلى ضمان استرجاع الديون

حبس المدين في الأردن

مطلب إلغاء العقوبة يشغل الشارع والسلطة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

آلاف الأردنيين مهددون بالحبس، السبب، عدم قدرتهم على سداد ديونهم. «قانون التنفيذ» يجيز السجن للمدينين المتعثرين. الشارع يضغط لإلغاء العقوبة، مع تصاعد الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المعيشية بسبب ارتدادات أزمة كورونا. المصارف والشركات المالية تطالب بالإبقاء عليها لحفظ حقها في استرداد القروض. أما الحكومة الأردنية فهي بين حدي الكماشة، مع تزايد الضغوط الشعبية من جهة، والمصرفية من جهة أخرى.

ويراقب الشارع الأردني باهتمام مخرجات اللجنة المكلفة دراسة القانون، وتضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وتعمل على اقتراح التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالسجن والعقوبات الجزائية على الشيكات من دون رصيد. وبعد إنهاء اللجنة توصياتها، ترسلها إلى مجلس الوزراء لإقرارها ومن ثم يتم إرسال القانون إلى مجلس النواب.

وذكر مصدر مطلع لـ «العربي الجديد» أن اللجنة أقرت مبدئيا بعض التوصيات من بينها إلغاء العقوبة الجزائية عن أصحاب الشيكات من دون رصيد خلال فترة محددة وتخفيض قيمة التسويات من 25 إلى 15 في المائة، ووضع نص جزائي على الربا الفاحش ليصبح هناك عقوبة عليه، وكذا تخفيض مدة الحبس إلى 60 يوما عن الدين الواحد و120 يوما مهما بلغت الديون وعدم حبس الأشخاص ممن يزيد عمرهم عن 65 عاماً. وأعدت اللجنة دراسة حول حجم الديون على المطلوبين فوجدت أن 57 في المائة منها أقل من ألفي دينار فقررت إلغاء حبس أصحاب الديون التي تبلغ قيمتها ألفي دينار بشكل متدرج.

وتصاعد الجدل بين مؤيدي إلغاء عقوبة حبس المدين ورافضيه، استنادا إلى عدد من المسوغات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتي يراها كل طرف من زاويته. والحكومة بحسب ما أكدته مصادر مطلعة لـ «العربي الجديد»، ستحاول حمل العصا من المنتصف والبحث عن معادلة توائم بين حقوق الدائن وفي نفس الوقت عدم حبس المدين.

ارتفاع عدد المتعثرين

وصدر قانون التنفيذ في إبريل/ نيسان 2007. وتنص المادة 22 من القانون على أنّه يحق للدائن حبس مدينه إذا لم يسدد الدين أو يعرض تسوية تتناسب مع مقدرته المادية خلال مدة الإخطار، على ألا تقل الدفعة الأولى بموجب التسوية عن 25 في المائة من المبلغ المحكوم به ويجب ألا تتجاوز مدة الحبس 90 يوما في السنة الواحدة عن دين واحد.

وبحسب المادة 23 من القانون، لا يجوز حبس موظفي الدولة ومن لا يكون مسؤولا بشخصه عن الدين، والمدين الذي لم يبلغ 18 عاماً، والمجنون، والمدين المفلس، والحامل حتى انقضاء 3 أشهر بعد الوضع، وأم المولود حتى إتمام المولود سنتين من عمره. وتوقع مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب ضرار الحراسيس، أن يرتفع عدد المتعثرين ماليا خلال العام الحالي بسبب تداعيات جائحة كورونا وضعف النشاط الاقتصادي. وقال لـ«العربي الجديد» إن على الحكومة الإسراع بإجراءات تعديل قانون التنفيذ لتفادي كارثة اجتماعية وإنسانية تهدد الأردن بسبب الارتفاع المتزايد في أعداد المتعثرين ماليا سواء من الأفراد أو رجال الأعمال والمستثمرين.

وبحسب بيانات البنك المركزي الأردني، تجاوزت مديونية الأفراد في الأردن 15 مليار دولار وهو الرقم الموثق في كشوفات البنوك المحلية، فيما هنالك مديونية لجهات أخرى غير المصارف، ما يرفع حجم ديون الأفرد عن هذا المبلغ بكثير.

وقال وزير العدل بسام التلهوني قبل تقديم استقالته من الحكومة أخيراً، إن مراجعة قانون التنفيذ رقم 25 لسنة 2007 وتعديلاته ستكون بالاستماع لوجهات النّظر كافة المعنية بهذا القانون، وصولاً إلى تحقيق العدالة لكلّ الفئات.

وأشار إلى قرار رئيس الوزراء بشر الخصاونة بتشكيل لجنة لمراجعة القانون برئاسة وزير العدل وعضوية 16 شخصًا من أصحاب الاختصاص والعلاقة للاستماع لملاحظاتهم ومراجعتها، حيث إنّ هذه المراجعة ستنطلق من مبدأ أساسي وأصيل وهو الحفاظ على حقوق الدائنين وحماية المدينين، وهي معادلة مهمة تنتهي نتائجها بسيادة القانون وحماية الحقوق.

> تجاوزت مديونية الأفراد للمصارف الأردنية 15 مليار دولار

> حبس المدين يتناقض مع المعاهدة الدولية للحقوق المدنية

موازنة العقوبات

وشرح رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق، وهو عضو في اللجنة، أنه تم تقديم عرض للجنة من قبل الجهات المعنية حول أعداد المساجين والمطلوبين في قضايا مالية، موزعين حسب الفئات العمرية وحسب قيمة المبالغ، وتم إطلاع اللجنة على هذه المعلومات لتعينها على التشخيص واتخاذ القرار المناسب. وقال إنه يوجد توافق على بعض النقاط، فيما بقيت بعض المسائل في إطار المناقشات من دون البت بها. وأكد لـ«العربي الجديد» على ضرورة معالجة حالات التعثر المالي بما يضمن عدم حبس المدين وضمان حقوق الدائن.

وأصدرت وزارة العدل كتاباً إلى مدير الأمن العام بعدم جواز حرمان المتعثرين والمدينين من شهادة عدم المحكومية، فيما لا يتم حاليا حبس المتعثر مالياً إلا في حالات محددة وذلك منذ مارس/ آذار من العام الماضي بسبب تداعيات كورونا.

وحسب تقرير للبنك المركزي، فقد بلغ مجموع الأقساط المؤجلة من قبل البنوك لكل من العملاء الأفراد والشركات خلال الفترة من شهر مارس/ آذار ولغاية يونيو/ حزيران من العام الماضي حوالي 1,7 مليار دينار (2,4 مليار دولار تقريباً)، منها 573,186 مليون دينار للأفراد، و1,113 مليار دينار للشركات.

ووفقاً لبيانات البنك المركزي، فقد ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك الأردنية العام الماضي لتبلغ 2,3 مليار دولار وبزيادة نسبتها 4 في المائة عن عام 2019، وذلك من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في الأردن والتي بلغت قيمتها 48,4 مليار دولار.

تناقض حقوقي

وقال المحامي عمر العطعوط لـ«العربي الجديد»، إن التشريع الأردني ما قبل عام 2002 كان أكثر إنصافاً للمدين غير القادر على سداد دينه بمنع حبسه في حال عدم اقتداره وعرضه تسوية تتناسب ووضعه المالي، وكان ذلك قبل أن يصادق الأردن على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية بعقود. لكن قانون التنفيذ الذي أقر لأول مرّة كقانون مؤقت عام 2002، في ظل النفوذ المتزايد للبنوك والشركات المالية الكبرى سمح بحبس المدين بغض النظر عن كونه قادرًا على سداد الدين أو غير قادر.

وأشار إلى أن أصحاب الرأي المطالب بضرورة إلغاء حبس المدين يستندون إلى أن الأردن قد صادق على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية ونصوصها وهي تسمو على نصوص القانون العادي، حيث تنص على عدم جواز حبس المدين لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي واجب التطبيق، ولا بد من تعديل قانون التنفيذ على ضوء ذلك.

> 100
> نائب في البرلمان الأردني وقعوا في وقت سابق على مذكرة تطالب الحكومة بتعديل تشريعات لمنع حبس المدين، بناء على تقديرات بأن ثلث المساجين في الأردن من المتعثرين مالياً.

نفقات بلا جدوى

تشير تقديرات رسمية إلى أن عدد المتعثرين مالياً في الأردن يتجاوز مليون شخص، وهم مدينون لبنوك ومؤسسات مالية وآخرين بموجب شيكات مؤجلة الدفع ولا توجد أرصدة تغطيها.

وقال رئيس اللجنة القانونية في مجلس الأعيان (الشق الثاني للبرلمان في الأردن)، العين أحمد طبيشات، إنه آن الأوان لإعادة النظر بقانون التنفيذ وإلغاء عقوبة الحبس على المدين، إلا إذا تبين أن المدين قد أخفى ماله أو قام بتهريبه أو امتنع عن الأداء رغم قدرته على السداد. وأضاف طبيشات في بيان صحافي أن عدد المدينين المتعثرين المطلوبين للتنفيذ القضائي أكثر من عدد موظفي الدولة بالكامل، مما يجعل الحكومة غير قادرة على تحمل نفقات حبس هؤلاء المدينين بسبب الكلفة المالية الباهظة، والتي ستشكل عبئا كبيرا على موازنة الدولة الأردنية.

وأضاف العين طبيشات «سوف تتكبد خزينة الدولة نفقات على حبس المدين تزيد عن 600 دينار شهرياً (850 دولارا) للمدين الواحد، من دون أن يعود ذلك على الدائن بأي فائدة على الإطلاق، اللهم إلا إذا كان التشفي هو الهدف من حبس المدين المعسر وتشريد عائلته، وهذا ما لا يرضى به إنسان عاقل أو صاحب ضمير».

2,3 مليار دولار قيمة الشيكات المرتجعة بحسب «المركزي» (Getty)